تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003

م.م ضياء حسين سعود*

المستخلص

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الأساسية التي تعرقل حركة التنمية الاقتصادية ، إذ تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ، ويعد العراق واحداً من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عظمتها الظروف إلاستثنائية التي مر بها اقتصاد البلد من حروب وعقوبات اقتصادية دولية ، وما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة مع ارتفاع معدلاتها ، ففي عام 2003 بلغ معد البطالة (28,10%) وظهورها بأشكال وأنواع مختلفة مقابل استمرار ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه ، وهذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه المشكلة لتحليلها ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة مع توضيح أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة من خلال استخدام الطرق الإحصائية والقياسية ، ومن ثم التوصل إلى بعض إلاستنتاجات ووضع المقترحات الملائمة لها والتي نجدها ضرورية للحد من معدل البطالة في العراق .

الكلمات المفتاحية: البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم

Abstract

The problem of unemployment is one of the main problems, that impede the movement of economic development, as most countries of the world on the different levels of their Economic and social development and systems., face this obstacle, Iraq is one of those countries suffering from this problem, which was exacerbated by the extraordinary circumstances of the country's economy, , And this problem is exacerbated by its persistence and existence for a long time with its high rates. In 2003, the unemployment rate (%28.10) and it was in various forms and types in view of the continued weakness of the economic sectors' ability to absorb the increasing numbers of manpower, This research aims to shed light on the nature of this problem to analyze and identify the serious causes and effects of and clarify the most important economic variables that affect the rate of unemployment through the use of statistical methods and Econometrics, and then reach some conclusions and develop proposals that are appropriate to it , that We find them necessary to reduce unemployment in Iraq. .

Keywords: Unemployment, Gross domestic product , inflation

* عضو هيئة تدريس/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

المقدمة

تعد البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية على اختلاف درجة نموها وتطورها ، فقد أصبحت مشكلة البطالة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ، لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق لما لها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة ، فهي تعد من المشكلات الأساسية التي تعرقل حركة التنمية الاقتصادية والتقدم ،إذ تواجهها معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ، ويعد العراق واحداً من هذه البلدان التي تعاني من هذه المشكلة التي عظمتها الظروف الاستثنائية التي مر بها اقتصاد البلد منذ ثمانينيات القرن الماضي متمثلة بالحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي المُمتد للمدة 2003/1990 ، وقد تفاقمت هذه المشكلة مع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ، مما أدى إلى تدهور مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مستويات المعيشة ، وما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة مع ارتفاع معدلاتها ، ففي عام 2003 بلغ معد البطالة (28,10%) وظهورها بأشكال وأنواع مختلفة مقابل استمرار ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الاعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه والساعية إليه بالأجر السائد ، وبالتالي تزايد معدلات الفقر واختلال كبير في سوق العمل ، وبات الاقتصاد العراقي عاجزا عن استيعاب العمالة لتصبح مشكلة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية يعاني منها المجتمع العراقي ، وقد حاولت الحكومة العراقية العمل على منح فرص عمل آلاف الشباب للعمل في الإجهزة الأمنية التي شُكلت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق آملاً في امتصاص جزء من البطالة ، لكنه مازالت معظم شرائح المجتمع تعاني من مشكلة البطالة .

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مشكلة البطالة هي :

1- دراسة منتهى زهير محسن السعدي (2013) والموسومة : " تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أكون " ، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون أكون للمدة (1970-2010) ومعرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد العراق كاقتصاد نام وتهدف إلى تقدير الناتج الكامن (Potential output) في الاقتصاد العراقي لمعرفة مدى الفجوة القائمة بين الناتج الحقيقي

والناتج الكامن أي بمعنى معرفة الهدر الذي يحصل في الموارد الاقتصادية في العراق ، توصلت الدراسة إلى أنَ البطالة في الاقتصاد العراقي هي بطالة هيكلية أو احتكاكية وتختلف أشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد ،إذ كانت بطالة سلوكية في السبعينيات وهيكلية في الثمانينيات ، ومقنعة وإجبارية في مدة التسعينيات من القرن الماضي في حين أصبحت بعد إلاحتلال عام 2003 مستوردة ، وأوضح الجانب التطبيقي ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والذي يفسر بعدم مرونة سوق العمل وسيطرة الحكومة على قطاع واحد ممثلا" بقطاع النفط الذي يتميز أنّه غير كثيف العمل أو ليس ذا كثافة عمالية وليس له القدرة في خلق فرص عمل جديدة ، وأوصت الدراسة بأنه من الضروري اجراء فصل ما بين السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو وتلك التي تعمل على تخفيض البطالة ، ذلك لأنَ السياسات الأولى تعتمد على إلانفاق العام والذي يعيق زيادة إلاستثمار في مرحلة معينة ،في حين أن السياسات الثانية تقضي على البطالة من خلال تشجيع الاستثمارات التي تخلق فرص العمل .

2- دراسة نادية علي عايد (2014) والموسومة : " دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق " ، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب البطالة في العراق ، وتحديد آثار التضخم في الاقتصاد العراقي والآلية التي يكمن الاسترشاد بها وفق منحنى فيلبس لمعالجة التضخم وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق منحنى فيلبس للمدة (1991- 2002) ، وأن انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.0047) نقطة يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة ، وأن مرونة البطالة للتضخم هي (0.035-) أي أنَ انخفاض في معدل البطالة بنسبة (0.35%) في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة (10%)، كما توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق منحنى فيلبس في العراق للمدة (2003-2011) إذ ظهرت العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة طردية ، وأوصت الدراسة إلى تفعيل القطاع الانتاجي لا سيما الحكومي وإعادة الحياة للمؤسسات الصناعية الكبيرة لغرض سد النقص من الانتاج المحلي وتشغيل العاملين .

3- دراسة (ندوة هلال جودة و رجاء عبدالله عيسى ، 2010) والموسومة : " العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أكون Okun واختبار Toda – Yamamoto " ، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق بإستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto توصلت الدراسة إلى أنَ البطالة تتناسب عكسياً مع الناتج المحلي

الإجمالي ، وأن تقدير معامل أكون قد أعطى معلمة غير معنوية ، مما يعني أن قانون أكون لا يمكن تطبيقه في العراق ، بسبب أن البطالة في العراق لا تتغير بحسب الدورة الاقتصادية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى ، وأن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ، علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في العراق لاعتماد الناتج المحلي الاجمالي على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما حد من قدرة الاقتصاد العراقي على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل ، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بمشاريع استثمارية زراعية وصناعية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وليس نمواً ينمو بارتفاع أسعار النفط .

أما هذه الدراسة فقد تناولت قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003 باعتبار أن معدل البطالة متغير تابع ، ولمعرفة مدى تأثره ببعض من المتغيرات الاقتصادية الاخرى وهي متغيرات مستقلة أو تفسيرية وهي (معدل نمو السكان ، الناتج المحلي الاجمالي الجاري ، ومعدل التضخم) توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرين المستقلين(حجم السكان والناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع معدل البطالة، أما المتغير المستقل الثالث (معدل التضخم) فإنه متغير غير معنوي إشارته سالبة أي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي كلما انخفض معدل التضخم زاد من معدل البطالة ، وأوصت الدراسة إلى تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط والعمل على توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة القادرة على تشغيل الجزء الأكبر من القوة العاملة العاطلة عن العمل .

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة البطالة والتي ينجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس في نهاية الأمر على واقع المجتمع العراقي عموما ، وهناك بعض من المتغيرات الاقتصادية تؤثر على تفاقم مشكلة البطالة في العراق ، إذ يمكن صياغة جملة التساؤلات حول هذه المشكلة منها:

1- إلى أي مدى تتأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى في العراق .
2- ما هو واقع ظاهرة مشكلة البطالة في العراق .
3- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة في العراق .

فرضية البحث:

هناك علاقة قوية بين معدل البطالة وبعض من المتغيرات الاقتصادية ، وبالتالي هناك تأثير واضح لهذه المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة منها (الناتج المحلي الاجمالي ، معدل نمو السكان ومعدل التضخم) .

هدف البحث:

يحاول البحث تحليل واقع ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها ، ثم بيان أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة في العراق .

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003 وإلى أي مدى يمكن أن تتأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

منهجية البحث:

من أجل إثبات فرضية البحث وبغية تحقيق إلاهداف المرجوة ، فإن منهجية البحث تستند إلى المنهج إلاستقرائي عن طريق جمع البيانات وتحليل ، واستخدام الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة ، من أجل تفسير تلك المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة وتحليلها إحصائيا واقتصاديا من خلال تطبيق النمإذج الإحصائية والقياسية .

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول جانب نظري حول تأثير متغيرات اقتصادية معينة على البطالة منها(الناتج المحلي الاجمالي ،معدل نمو السكان ، معدل التضخم) والمبحث الثاني تحليل واقع البطالة وأسبابها في العراق، أما المبحث الثالث يختص بالجانب التطبيقي فقد تناول بناء الأنموذج الاقتصادي القياسي لمعدل البطالة في العراق وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

المبحث الأول
جانب نظري حـــول تأثير بعـــض المتغيرات الاقتصادية على البطالة

ترتبط مشكلة البطالة بعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بها وتتأثر بها لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة علاقة مشكلة البطالة بعدة متغيرات اقتصادية محددة ومعرفة أهم العلاقات الاقتصادية بينهما ، إذ تختلف هذه العلاقات من متغير لآخر ومدى ارتباطها بمشكلة البطالة .

أولا: الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)

إن دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة وضرورية لتعبر عن هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ، ويمكن ملاحظة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونهِ للمدة 2014/2010 وبالأسعار الثابتة من خلال بيانات جدول (1) إذ بلغت نسبة مساهمة الأنشطة السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (71,9%) في عام 3003 ثم انخفضت إلى (59,6%) عام 2011 ، إلا أنها قد ارتفعت إلى (62,1%) في عام 2014 بلغ نشاط النفط الخام مركز الصدارة فيها إذ ساهم بنسبة (52,4%) و (49,4%) في عامي 2013 و 2014 على التوالي ، والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط والتعدين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى تراجع الأهمية النسبية لباقي القطاعات الاخرى ، كذلك سبب إنخفاض في القوة العاملة مما عزز من مشكلة تفاقم البطالة خلال هذه السنوات .

أما الأنشطة الخدمية فقد أحتلت المرتبة الثانية في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (31,1%) في عام 2003 وقد ارتفعت إلى (32,1%) في عام 2007 إلا أنها انخفضت إلى (28,8%) في عام 2014، في حين لم تشكل مساهمة الأنشطة التوزيعية مع النفط سوى (8,8%) في عام 2003 إلا أنها قد ارتفعت بشكل متصاعد إلى أن بلغت (11,4%) في عام 2014 أحتل قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق على أعلى نسبة مساهمة في فروع الأنشطة التوزيعية إذ بلغت مساهمته (50,7%) و(50,4%) في عامي 2013 و2014على التوالي ، ويمكن ملاحظة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل (1).

جدول (1)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة للمدة 2014/2003

ت	الأنشطة الاقتصادية	2003 %	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %	2014 %
1	الزراعة والغابات والصيد	14,2	10,8	13,6	12,9	9,2	7,5	7,9	7,1	7,3	6,9	6,9	6,9
2	التعدين والمقالع	51,6	47,4	42.3	40,4	42,8	45,3	42,2	41,8	42,6	43,6	41,9	43,7
2-1	النفط الخام	51,5	47,5	42,1	40,2	42,6	45,1	42,0	41,5	42,3	43,3	41,6	43,5
2-2	إلانواع الاخرى من التعدين	0,4	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0.3	0,2
3	الصناعات التحويلية	4,6	2,3	2,2	2,2	2,3	2.2	2,3	2,9	3,3	3,1	3,0	3,1
4	الكهرباء والماء	0,3	1,0	1,1	1,1	1,2	1,4	1,8	1,9	2,0	2,0	2.0	2.5
5	البناء والتشييد	1,0	1,7	3,4	3,3	3,3	3,2	3,9	4.8	4,4	6,2	6,8	5,9
مجموع الأنشطة السلعية		71,9	63,4	62,7	59,9	58,8	59,6	58,1	58,5	59,6	61,8	60,6	62,1
مجموع الأنشطة السلعية عدا النفط		20,4	15,9	20,6	17,7	16,2	14,5	16,1	17,0	17,3	18,5	19,0	18,6
6	النقل والمواصلات والخزن	4,6	4,6	4,2	2,9	2,5	2,5	3,5	2,6	2,3	2,3	2.7	2,7
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	3,9	5,5	5,8	5,7	5,1	5,6	6,7	6,7	6,7	6,1	6,5	6,4
8-1	البنوك والتأمين	0,3	0,5	0,7	0,7	1,7	1,8	1,6	1,4	1,6	1,7	2,4	2.3
مجموع الأنشطة التوزيعية		8,8	10,6	10,7	9,3	9,3	10,6	11,8	10,7	10,6	10,0	11,7	11.4
8-2	ملكية دور السكن	3,8	13,4	13,2	13,0	13,3	12,9	12,0	12,0	11,4	10,5	10,2	10.5
9	خدمات التنمية إلاجتماعية والشخصية	16,8	12,7	13,5	17,9	18,6	18,8	18,0	18,8	18,4	17,7	17,6	16,0
9-1	الحكومة العامة	14,4	11,2	12,1	16,5	17,6	17,2	16,9	17,6	17,3	16,1	16,1	14,4
9-2	الخدمات الشخصية	12,9	1,5	1,4	1,4	1,2	1,2	1,1	1,2	1,1	1,6	1,5	1,6
مجموع الأنشطة الخدمية		31,1	26,1	26.7	30,9	32,1	31,3	30	30,8	29,8	28,1	27,8	28,8

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي 2014

شكل (1) الأنشطة السلعية مع النفط وبدونه

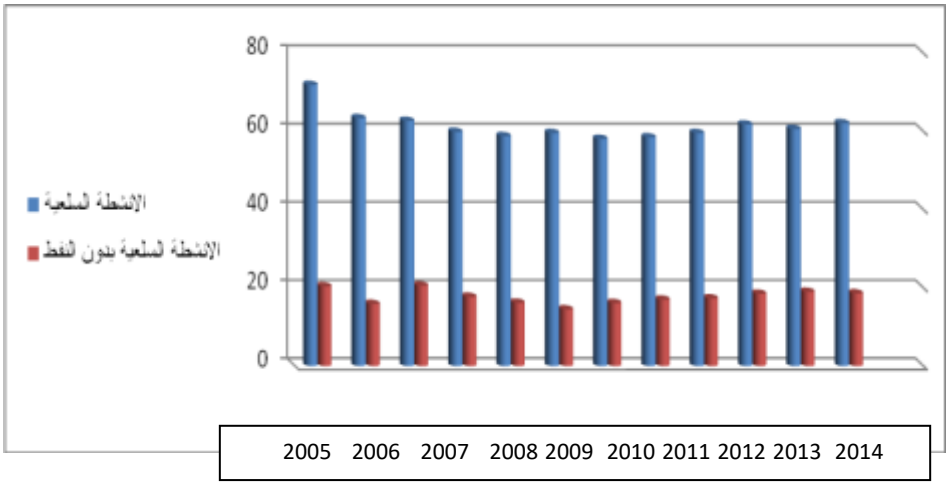

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

أما بالنسبة إلى مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا أنه ظل يعاني من هيمنة القطاع إلاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الاجمالي ، وكانت السياسات التي اعتمدت خلال العقود الماضية تتسم بالشمولية المركزية مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الانتاجية ، وكان التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في حين كان القطاع الخاص دوره هامشي لم تتح له الفرصة لتنفيذ إلاستثمارات الكبيرة خاصة في الفترة التي تلت عام 2003،وعند ملاحظة الجدول(1) نلاحظ هناك ارتفاع واضح للقطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بلغ (75,6%) في عام 2004 ثم انخفض إلى (67,3%) في عام 2013 بعد إن كان (70,1%) في عام 2012 وهذا ما يؤكد هيمنة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والسبب يعود إلى سيطرة القطاع العام على أنشطة النفط الخام ، في المقابل هناك تراجع للقطاع الخاص في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (24,4%) في عام 2003 ثم أخذ بالارتفاع الطفيف إذ بلغ (32,7%) في العام 2013 إلا أن هذه المساهمة للقطاع الخاص تكاد تكون منخفضة عند المقارنة بالقطاع العام على الرغم من توجهات الدولة الاقتصادية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص وإجراء إلاصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع بنية الاقتصاد والسعي إلى تحقيق أهداف الخطط التنموية التي تدعو إلى بناء قطاع خاص تفاعلي وتشاركي ، وهذا أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي ولا يمكن تحقيق ذلك مالم تسعى الحكومة إلى

تامين بيئة أعمال جإذبة وتشريعات وقوانين جاذبة للاستثمار (تقرير الاقتصاد العراقي ، 2013: 51-17) .

جدول (2)

مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2014/2003

السنة	مساهمة القطاع العام في GDP %	مساهمة القطاع الخاص في GDP %	النسبة %
2003	74,7	25,3	100
2004	75,6	24,4	100
2005	72,3	27,7	100
2006	70,2	29,8	100
2007	69,1	30,9	100
2008	73,3	26,7	100
2009	68,3	31,8	100
2010	65,4	34,6	100
2011	69,7	30,3	100
2012	70,1	29,9	100
2013	67,3	32,7	100
2014	65,4	34,6	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، المجاميع الإحصائية 2013/2000

الشكل (2)

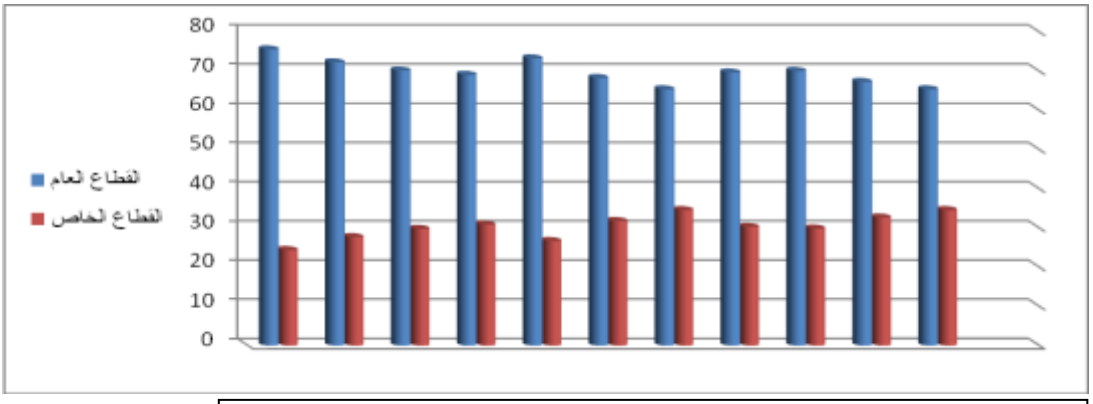

2013/

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

ثانيا: النمو السكاني

1- مفهوم النمو السكاني : يعد النمو السكاني محط اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ذلك ، لأنَ معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تفوق معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة أعداد القوة البشرية وتؤدي إلى نقص الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة مما يضر بعملية التنمية الاقتصادية للبلد (المقداد، 2008، 329) يمثل معدل النمو السكاني الفرق بين معدل الوفيات ومعدل الولادات السنوية و يعد ارتفاع معدلات النمو السكاني من أبرز المشكلات الصعبة والمعقدة التي تواجه البلدان النامية(العيسى، 2001، 376) .

2 - علاقة البطالة بالسكان : يرى أنصار مالثس بأنَ النمو السكاني السريع يعد من المسببات الرئيسة لنمو البطالة ودليلهم على ذلك ما يحدث لدول العالم المختلفة التي تزداد فيها معدلات النمو السكاني السريعة وتتميز بانخفاض مستوى الأجور مما يدفع هذه البلدان إلى التخصص بالاعمال اليدوية أو المهارات التي لا تتطلب مهارات وتقنيات عالية وهذا ما يؤدي إلى خفض تكاليف إلانتاج وبالتالي أسعارها ، ويمتد تأثير هذه البلدان إلى البلدان الاخرى المتطورة إذ إنَ السلع المنتجة هي مخصصة لغرض التصدير لكونها (قليلة التكلفة وأسعارها منخفضة) مما يتسبب في إفلاس وغلق المصانع و تسريح العاملين ورفع معدلات البطالة (زهير،2010 ،76) .

يعد النمو السكاني زيادة في قوة العمل وبالتالي فهو عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي إذ إنَ زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، كما أنَ زيادة السكان تعني زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم إلاسواق المحلية ، ويُعد العراق من البلدان النامية التي تعاني من زيادة معدل النمو السكاني منذ العام 1960 ، إذ كان عدد سكانه آنذاك (6.8) مليون نسمة ، ارتفع إلى (11) مليون في العام 1975، ثم إلى (18) مليون نسمة في العام 1991، ثم وصل إلى (22) مليون نسمه في العام 1998، وبلغ في العام 2010 (32) مليون نسمة ، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل الخصوبة بشكل عام وأن نسبة (3%) كمعدل نمو سكاني كافية لمضاعفة عدد السكان خلال عشرين عاماً (المشهداني و فارس ، 2013، 89) .

إنَ زيادة معدل النمو السكاني يعني ضخ قوة عمل جديدة في سوق العمل تزود الاقتصاد بقوة إنتاجية متجددة تسهم في النمو الاقتصادي في ظل عوائد (الهبة السكانية) ، وأنها تخلقُ طلباً إضافياً يؤثر في إلانتاج ، وبالتالي زيادة الطلب على قوة العمل، وبالمقابل إذا لم تستغل الزيادة السكانية بشكل سليم عن طريق استيعابها في المجالات إلانتاجية فإنها سوف تؤدي إلى بطالة أكبر

(كاظم ، 2011، 10) نلاحظ من جدول (2) أنَ معدل النمو السكاني في العراق قد شهد انخفاضاً إذ بلغ (2.86%) في العام 2003 ،ومن ثم انخفض هذا المعدل قليلاً في للأعوام (2006–2010) إذ بلغ بين(2.4%– 2.65%) فيما سجل استقراراً هذا المعدل للأعوام (2011، 2012، 2013) وبلغ (2,54%) على التوالي، ويعود سبب الانخفاض في معدل النمو السكاني إلى ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض معدل الولادات، وبلغ سكان العراق لعام 2003 (25959531) نسمة ، ثم ارتفع عدد سكان العراق في العام 2013 إلى (33417476) نسمة، وهذا يعني أن سكان العراق ازداد خلال مدة أحدى عشرة سنة بمقدار (7457945) نسمة ، أي بمعدل (22.31%) عن ما كان عليه في العام 2003 .

جدول (3)

معدل نمو سكان العراق للمدة 2003- 2014

السنة	حجم السكان	معدل نمو السكاني (%)
2003	25959531	2.86
2004	26673536	2,75
2005	27377045	2,63
2006	28064095	2,51
2007	28740630	2,41
2008	29429829	2,40
2009	30163199	2,49
2010	30962380	2.65
2011	31760020	2.54
2012	32578209	2.54
2013	33417476	2.54
2014	36284544	8,57

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني للمدة 2014/2003.

وعلى الرغم من استقرار معدل النمو السكاني خلال السنوات الماضية نتيجة لـ(تراجع معدلات الخصوبة نسبياً، وتزايد معدلات الهجرة الصافية) فإن وتيرة الزيادة السكانية ما تزال تتخذ اتجاهات تصاعدية وطردية .

3– التركيب العمري لسكان العراق للمدة 2003–2014: تُعد دراسة التركيب السكاني مهمة إذ ، إنَ الغرض الرئيس من دراسة التركيب العمري للسكان يكمن في تحديد حجم السكان الفعَال اقتصادياً

وبالتالي إظهار حجم قوة العمل الحالية لدى البلد وتتبع تطورها المستقبلي، لأنَها العامل المؤثر في حجم الناتج المحلي وبالتالي في مستوى معيشة السكان (السعدي،2013 ،55) نلاحظ من جدول(4) ما يلي :

أ.الفئة العمرية (0-14) : في العام 2003 سجلت للذكور نسبة (44.29%) وللإناث نسبة (42.81%) ، انخفضت هذه النسبة في العام 2013 وكانت للذكور (40.10%) وللإناث نسبة (38.91%) ، مما يشير إلى انخفاض نسبة الإعالة وارتفاع نسبة العاملين في سن العمل ، وسجلت أعلى نسبة للذكور في العام 2003 ، فيما سجل أدنى نسبة للذكور في العام 2013 .

ب. الفئة العمرية (15-64) : في العام 2003 سجلت للذكور نسبة (53.17%) وللإناث نسبة (54.07%) ، ارتفعت هذه النسبة في العام 2013 وكانت للذكور (57.12%) وللاناث نسبة (58.01%) ، مما يشير إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل ، وسجلت أعلى نسبة للذكور في العام 2013 إذ بلغت (57.12%) فيما سجل أدنى نسبة للذكور في العام 2003 ، وسجلن الاناث أعلى نسبة في العام 2013 إذ بلغت (58.01%) فيما سجل أدنى نسبة للإناث في العام 2003.

ج. الفئة العمرية (64- فأكثر) : إن هذه الفئة خارج سن العمل ، في العام 2003 سجلت للذكور نسبة (2.54%) وللإناث نسبة (3.12%) ، ارتفعت هذه النسبة في العام 2013 وكانت للذكور (2.78%) فيما انخفضت للإناث و بلغن نسبة (3.08%)، وسجلت أعلى نسبة للذكور في العام 2009 إذ بلغت (2.89%) فيما سجل أدنى نسبة للذكور في العام 2004 إذ بلغت (2.53%) ، وسجلن الاناث أعلى نسبة الفئة في العام 2003 ، فيما سجل أدنى نسبة للإناث في العام 2009 إذ بلغت (2.91%) .

جدول (4)

التركيب العمري لسكان العراق بحسب الجنس للمدة (2003-2014) (%)

السنة	الجنس	0- 14	15- 64	64- فأكثر	المجموع
2003	ذكور	44.29	53.17	2.54	100
	إناث	42.81	54.07	3.12	100
2004	ذكور	44.13	53.33	2.53	100
	إناث	42.67	54.24	3.09	100
2005	ذكور	43.97	53.49	2.54	100
	إناث	42.53	54.39	3.07	100
2006	ذكور	43.99	53.48	2.54	100
	إناث	42.54	54.38	3.07	100
2007	ذكور	43.83	53.62	2.56	100
	إناث	42.40	54.52	3.07	100
2008	ذكور	43.67	53.75	2.58	100
	إناث	42.27	54.65	3.08	100
2009	ذكور	41.71	55.40	2.89	100
	إناث	40.21	56.88	2.91	100
2010	ذكور	41.29	55.87	2.85	100
	إناث	39.86	57.21	2.93	100
2011	ذكور	40.89	56.31	2.80	100
	إناث	39.53	57.51	2.97	100
2012	ذكور	40.50	56.72	2.78	100
	إناث	39.21	57.78	3.01	100
2013	ذكور	40.10	57.12	2.78	100
	إناث	38.91	58.01	3.08	100
2014	ذكور	47,0	50,6	2,4	100
	إناث	46,7	49,4	3,9	100

المصدر : من إعداد الباحث : بالاستناد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء السكاني .

معدل نمو الفئة العمرية $= \frac{p2-p1}{p1} \times 100$

4- السكان النشطين اقتصادياً في العراق للمدة 2003-2014: لا يمكن دراسة واقع البطالة في العراق دون معرفة السكان النشيطين اقتصادياً (القوى العاملة)في العراق ،ويمثل السكان النشطون الجزء الأساس في القوى العاملة إذ يعرف السكان النشطون اقتصادياً : بأنهَم مجموع إلاشخاص العاملين والعاطلين عن العمل شرط أن يكونوا يبحثون عن العمل ، وهم يمثل الطاقة الفعلية للمجتمع (التخطيط،2005: 3) بلغ معدل النشاط الاقتصادي لعام2003 بمقدار(44.10%) لكلا الجنسين إذ بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور(73.7%) وللإناث (14.2%) أما في عام 2008 فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي بمقدار(46.25%) لكلا الجنسين فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور(74.56%) وللإناث (17.21%) كما أنَ أعلى نشاط اقتصادي سجل في هذا العام كان في الفئة العمرية (30-34) عاماً إذ بلغ (59.53%) كان للذكور منه(97.22%) بينما الاناث كانت (22.54%)(التخطيط، 2008، 13-14) .

5- توزيع القوى العاملة في العراق 2003-2014

أ. توزيع العاملين بحسب القطاعات الاقتصادية :على مستوى التوزيع القطاعي مثلت نسبة القوى العاملة في العراق لعام 2008 ، إذ احتل قطاع الخدمات(71.7%) المرتبة الأولى من مجموع القوى العاملة وهي أعلى نسبة يليه قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية بنسبة (14.8%)، وفي الاخير يأتي القطاع الزراعي بنسبة(13.6%)، وبذلك فإن قطاع الخدمات هو المستخدم الرئيس للقوى العاملة في العراق (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،2012،117) يوظف القطاع النفطي في العراق حوالي (800000) من إجمالي قوة العمل التي تبلغ ثمانية ملايين وتستوعب الحكومة الجزء الأكبر من القوى العاملة الداخلة لسوق العمل إذ يعمل حوالي(40%) من القوى العاملة في القطاع العام ، في حين كان في عام 2007 حوالي (31%) من إجمالي القوة العاملة في العراق(صندوق النقد الدولي ،2013، 22)

يشير الشكل (3) ، إلى توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية إذ شكلت أعلى نسبة للعاملين في مجال تجارة الجملة والمفرد إذ بلغ (38 %) من مجموع القوى العاملة ، جاء بعدها العاملون في قطاع الزراعة والصيد وصيد الاسماك وبواقع (22%) ، فيما سجل قطاع الماء والكهرباء وقطاع التعدين والمعادن وقطاع التمويل والتأمين والعقارات أدنى مستوى للعاملين وبواقع (1%) من إجمالي العاملين .

شكل (3) توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية (2003- 2014)

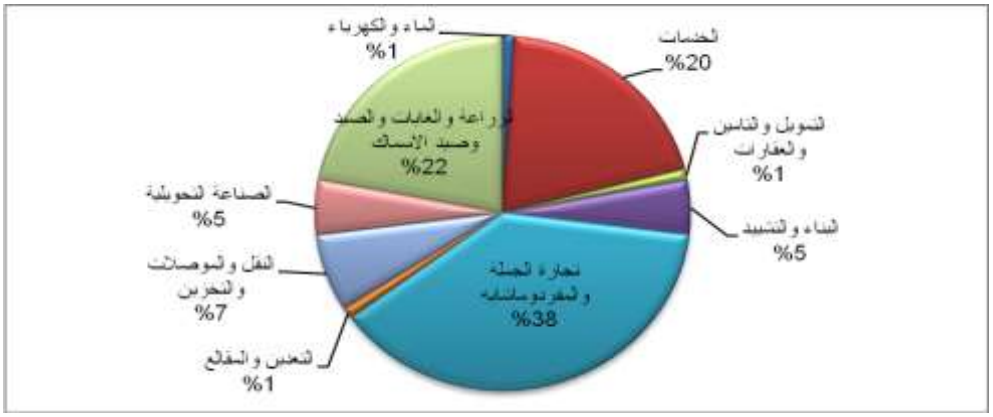

المصدر : اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ص110، 2012

ب – توزيع العاملين في القطاع الحكومي : منذ العام 2003 تضاعف عدد العاملين في القطاع الحكومي أكثر من ثلاث مرات نتيجة عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص الأمر الذي جعل الحكومة العراقية من أكبر الحكومات في العالم من حيث عدد الموظفين فقد ارتفع عدد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة من (1047000) في عام 2004 إلى (2389901) في عام 2008 وارتفع العدد في العام 2011 إلى (2645220) موظف اتسم بعدم الاعتماد على نظم الادارة الحديث وإنتشار الفساد وضعف واضح في كفاءة القطاع العام والحكم والرشيد (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،2012، 110) . بلغت نسبة العاملين من إجمالي القوى العاملة لعام 2012 ، في القطاع الحكومي(50.4%) والقطاع العام بلغت(2.9%)، أما القطاع الخاص فقد شكل (44.5%) وبلغ القطاع التعاوني(0.1%) وبلغ القطاع المختلط (0.3%) أما العاملون في المنظمات المحلية غير الحكومية فقد بلغ نسبة (0.3%) (وزارة التخطيط ،2014، 250) . يشير الشكل (7) ، إن أعلى نسبة للعاملين في القطاع الحكومي هي وزارة الداخلية إذ بلغ (24%) من مجموع العاملين في القطاع الحكومي يليها ، العاملون في إقليم كردستان ، إذ بلغت (23%) ، ويليه وزارة التربية إذ بلغ (21%) ، ثم وزارة الدفاع إذ بلغت (12%) فيما سجل مجلس الوزراء والمؤسسات التابعة له أدنى مستوى إذ بلغ (2%) ويلاحظ من الشكل أن الذين يعملون في وزارتي الدفاع والداخلية هم أعلى نسبة من مجموع القوى العاملة وهي مؤسسات غير إنتاجية .

شكل (4) توزيع العاملين بالقطاع الحكومي في العراق لسنة 2011

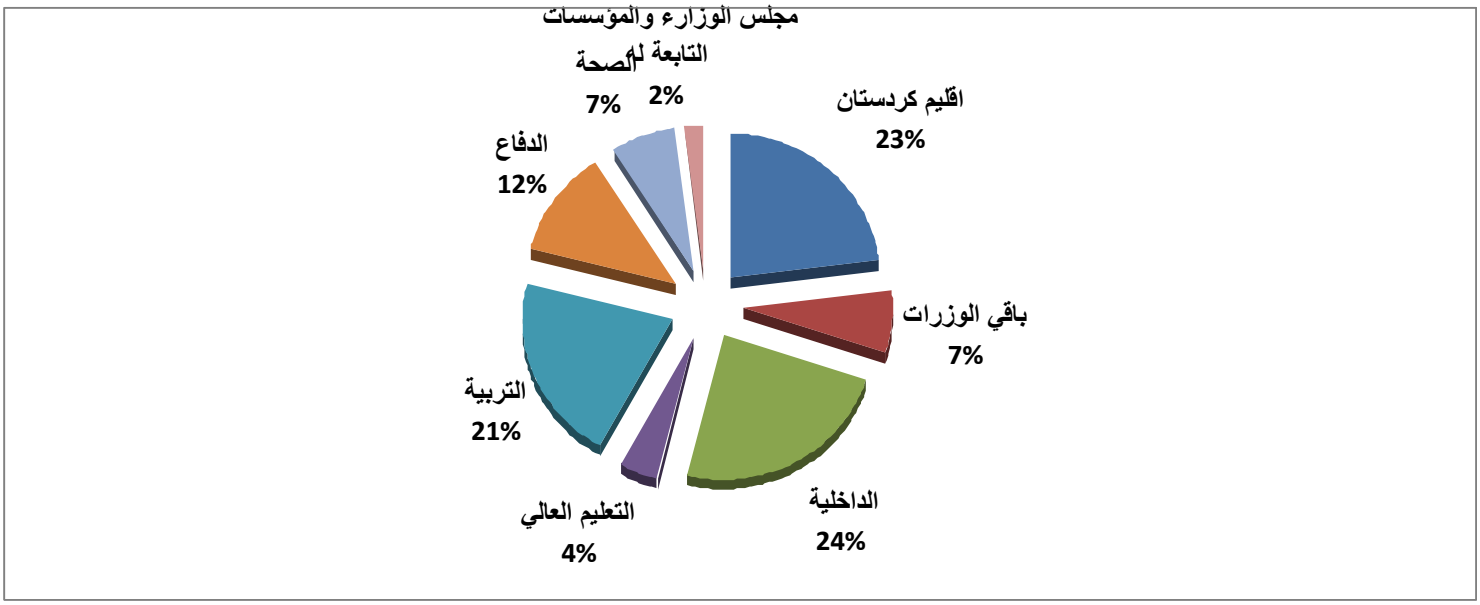

المصدر : تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، ص112 ، 2012

إنَ النمو السريع للسكان يزيد من قوة عرض العمل مما يؤدي إلى خفض مستوى الأجور وإشاعة ظاهرة البطالة بكافة أنواعها ، وهذا يؤدي إلى عدم قدرة الأسرة على الحصول الموارد الكافية لتأهيل أفراد الأسرة من خلال التعليم والتدريب مما يقود إلى زيادة أعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل (نعيم ،199، 141) .

ثالثا ، معدل التضخم

1- **مفهوم وقياس التضخم** : هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعّال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ويعرف أيضاً بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بشكل يؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود ، وهو ناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي (الحديثي، 2011،16) والتضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للاسعار (في سنة المقارنة)} - \text{المستوى العام للاسعار (الأساس)}}{\text{المستوى العام للاسعار (في سنة الأساس)}} \times 100$$

إنَ التعريف السابق يوضح وجود ركيزتين رئيستين لظاهرة التضخم هما:

أ- **إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى (المستوى العام للأسعار) ويعرف المستوى العام للأسعار: بأنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما، وفي العادة يتم إعداد ما يسمى برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات ، وذلك إما وفقاً لأسعار المستهلكين أو المنتجين .**

ب- **إن التضخم هو ارتفاع ملموس في المستوى العام والمقصود هنا أمران أما الأول : أنْ يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع والأمر الثاني : أنْ يكونَ ذلك الارتفاع الملموس ممتداً عبر فترة من الزمن (الوزني ،2004، 175- 176) .**

2- **العلاقة بين البطالة والتضخم : تختلف العلاقة بين البطالة والتضخم بحسب المدارس والإتجاهات الفكرية للاقتصاد إذ مرت هذه العلاقة بعد مراحل عبر الزمن ويمكن توضيحها كما يأتي:**

أ- **الفكر التقليدي:**

1- **التفسير الكلاسيكي : اعتقد الكلاسيك أنَ المجتمع يعمل في ظل العمالة الكاملة دائماً طالما كان الاقتصاد مغلقاً أي لا يوجد تدخل خارجي في سوق العمل ، وأن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بإعادة التوازن إلى السوق وفي مثل هذه الحالة لا توجد بطالة إجبارية وإنَما بطالة اختيارية ، وأن زيادة عرض النقود بنسب معينة في المجتمع يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها ، ولا يترتب عليها أي زيادة في الإنتاج أو التشغيل طالما أنَ المجتمع يعمل في ظل العمالة الكاملة ، ووفقاً لأفكار الكلاسيك لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة .**

2- **التفسير الكنزي : أشار(I.Fisher) في بداية القرن العشرين إلى العلاقة بين التضخم والبطالة وذلك قبل(A.W.Philips) بعدة عقود ، وبين أن هناك معضلة تتلخص في العوامل التي تساهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل (التشغيل، الناتج GDP الحقيقي) دون تأثير ولم تنتشر الفكرة في البداية ، لأن أي رأي يقترح (بأن مستويات أعلى للطلب الاجمالي AD تحفز على نمو الناتج وتخفيض البطالة) كان يعد مناقضاً للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك (معروف ،2005، 214) .**

أكد فيلبس في العام 1960 على وجود علاقة سلبية بين استقرار التضخم والبطالة ومثل ذلك بمنحنى فيلبس أشار هذا المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الأسمي ومعدل البطالة ، ويرتكز اهتمام فيلبس في دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد إلانجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من عام 1861 حتى عام 1957 ، كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسب العاطلين إلى إجمالي السكان ، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية محددة ، فعندما يرتفع حجم الطلب الكلي يعمل المنتج على زيادة حجم إلانتاج مما يعمل على توظيف عناصر إلانتاج أكثر(انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة إلانتاج والتي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف إلانتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات(ارتفاع معدل التضخم) أي أنَ العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية (طوروس،2010، 203) . ويمكن توضيح منحنى فيلبس من خلال شكل (3).

شكل (3)

منحنى فيليبس

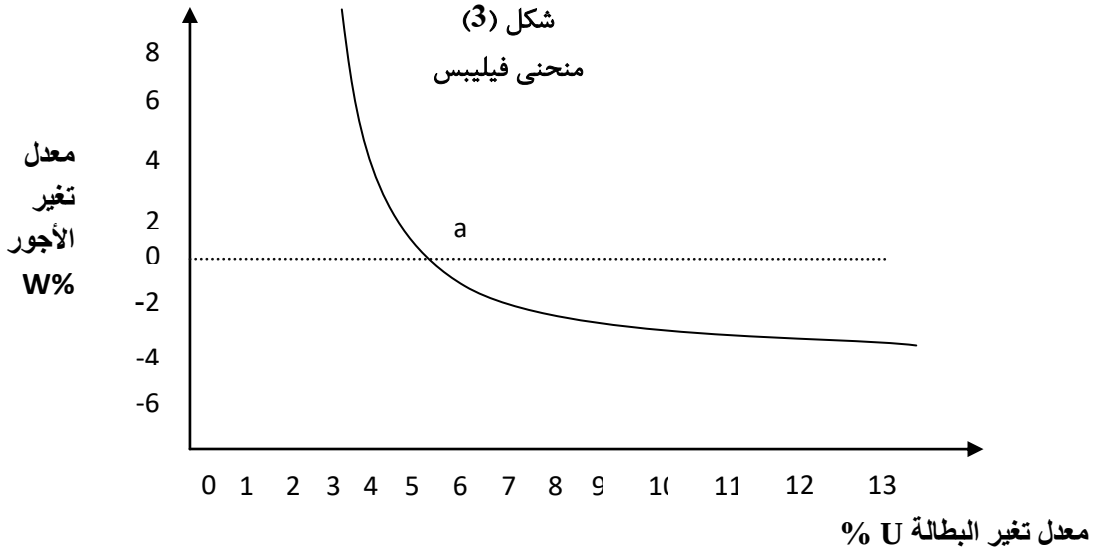

المصدر: نادية علي عايد ، دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق، جامعة البصرة ، ص159، 2014

تمثل النقط الواقعة على المنحنى توليفات مختلفة من معدل البطالة والتضخم، وتستطيع الحكومة أنْ تختار من بينها عند وضع السياسات بشأن إلاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد ككل ، فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلاً ، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم إلانتاج أي توظيف عناصر أكثر (انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إلانتاج والتي

تنعكس على ارتفاع الأسعار السلع والخدمات(التضخم) أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة عكسية وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهما يعني وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل الأجر الاسمي ومعدل البطالة (عايد ، 2014، 159-160) .

ب. الفكر الحديث.

1- **النظرية النقدية**: هاجم أصحاب هذه النظرية منحنى فيلبس ، واعتبروا أنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم على المدى الطويل ، إلا أن هذه المدرسة انطلقت من تجديد آلية قوى العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمل ، وطالبت باتساع معدل البطالة الطبيعي والمؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض ، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إلانتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحوافز من قبل أصحاب رأس المال وإقدامهم على طلب المزيد من اليد العاملة (البني ،2006، 266) .

ويرى فيردمان بأن هناك فرقاً بين المعدل الطبيعي والمعدل الفعَلي للبطالة فالمعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي يتسأوى عنده المعدل الفعلي والمتوقع للتضخم ، وسوف يكون منحنى فيلبس عمودياً في الأمد الطويل (القريشي ،2008 ، 300) .

2- **نظرية التوقعات العقلانية**: وهي امتداد للنظرية الحديثة، ترى أنه لا توجد عملية تبادل بين التضخم والبطالة التي أقرها فيليبس(Philips) في عام 1958، والتي تؤكد على القبول بمعدل أكبر للبطالة مقابل معدل تضخم منخفض ، ويعتقد أصحاب النظرية على أن هذا التحليل يكون مقبولا في الأمد القصير، إذ إنَ السياسات النقدية التوسعية التي تتخذها السلطات النقدية سوف تؤكد للعمال بأن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى اتجاهات تضخمية ، وفي ظل مرونة الأجور النقدية والأسعار فإنها ستتجه نحو الارتفاع ويبقى الأجر الحقيقي والبطالة من دون تغيير (الحلو، 2008 ،90) .

3- **نظرية اقتصاديات جانب العرض** : رفض أصحاب هذه النظرية منحنى فيلبس ، وأكدوا أنه لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في إلاجلين القصير أو الطويل الأمد بل على النقيض من ذلك يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض من خلال زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات ومن ثم يمكن أن يساهم في تخفيض الأسعار ومعدل التضخم ، (كامل ،2011، 42) .

4- ظاهرة الركود التضخمي : سادت معظم الدول الصناعية في السبعينيات وبداية الثمانينيات ظاهرة جديدة عرفت بحالة الركود التضخمي هذه الظاهرة تجمع ما بين التضخم السريع والبطالة المرتفعة ففي بداية السبعينيات وبعد ارتفاع أسعار البترول وجد أنَ معدلات البطالة والتضخم تتزايد معاً، أي ما كان مفترضاً من العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لم يعد موجوداً وجاء مناقضا لمنحنى فيلبس (معروف، 2005، 220) انهارت العلاقة الكنزية بين معدل البطالة والتضخم فقد فوجئت مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بأن تطبيق الاساليب الكنزية المعروفة بتقييد نمو الطلب الكلي بهدف تخفيض معدل التضخم (الذي كان قد جمح فيها) وأن النتائج جاءت عكسية تماماً لما كان متوقعاً وبشكل يناقض الفكرة الأساسية التي قام عليها منحنى فيلبس ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف إلانفاق إلاستثماري إذا بالأسعار تمعن بالارتفاع وفي نفس الوقت تتزايد معدلات البطالة ، هنا أصبحت العلاقة طردية ما بين التضخم والبطالة وبدأ الاقتصاديون يلاحظون ولأول مرة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل وهي ظاهرة تعايش البطالة مع التضخم والتي عرفت بمصطلح التضخم الركودي (زكي ، 1984، 132) .

المبحث الثاني
واقع وأسباب البطالة في العراق
تمهيد:

إن دراسة مشكلة البطالة في العراق قبل عام 1990 كانت شبه معدومة بسبب وفرة العمل ،أي أن سوق العمل كان يشهد طلبا شديدا على القوى العاملة رغم وجود حالة مشخصة من العمالة الناقصة غير الظاهرة ، وبعد الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 تم تسريح أعداد كبيرة من العسكريين مما زاد من عرض القوة العاملة بشكل كبير في سوق العمل ، بإلاضافة إلى العمالة العربية الوافدة التي كانت تشغل السوق مما زاد من أعداد العاطلين، وبعد فرض الحصار الاقتصادي وتقليص حجم النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص تولدت حالة من البطالة الشديدة استمرت إلى ما بعد أحداث عام 2003 بسبب عدم إلاستقرار السياسي والأمني وتراجع مستوى أداء الأنشطة الاقتصادية في عموم البلاد .

أولا: واقع البطالة في العراق:

لقد استطاع العراق أن ينطلق بالاقتصاد شوطاً كبيراً بعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في السوق الدولية في السبعينيات من القرن الماضي ، وجاء التأميم في عام (1972-1973) ليحقق

وفورات كبيرة في العملات إلاجنبية فعملت الدولة على تحقيق إلاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد ومنها الأيدي العاملة ، إلا أن حرب الخليج الأولى خلال الثمانينيات أدت إلى التقليل من الأيدي العاملة بسبب أن أغلب العراقيين القادرين على العمل التحقوا بالجيش ، واستمر معدل دخل الفرد العراقي السنوي بالتراجع وتراجع أكثر في عام 1994 بعد أن فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق وتدهور إنتاج وتصدير النفط ، ووصلت معدلات الفقر ما بين (40%-50%) من السكان ، أما في الأعوام التي تلت عام 2003 فحتى تكون هناك أبعاد واضحة لمشكلة البطالة لابد من توفر قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن العاطلين إذ هناك بعض المؤشرات لابد من توفرها لعلاج المشكلة في العراق وبسبب وجود بعض التحديات لإجراء التعداد السكاني نفتقر إلى هذه المؤشرات ، وان وجدت فهي ناتجة عن مسوحات لا تخلو من نسبة الخطأ فهي لا تصور الواقع الحقيقي للمشكلة (الحلفي، 2008: 72) .

ومن تحليل الجدول (1) الذي هو واقع المسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء للمحافظات العراقية نتعرف على زيادة أو نقصان معدل البطالة في العراق ، أما تأثير البطالة على الشباب بالرغم من امتلاك العراق لموارد متنوعة إلا أنه لم ينجح في تحقيق تنمية ملموسة بل استند الاقتصاد العراقي باسره على قطاع النفط الذي شكلت إيراداته المالية نسبة (95%) من إجمالي الصادرات لعام 2012 ، أما القطاع العام فقد ضاق بالموظفين وظل القطاع الخاص قائماً على الصناعات التقليدية والتي تزامنت مع استمرار ضخ الخريجين من الشباب من الجامعات والمعاهد والمدارس الباحثين عن العمل دون جدوى فزاد من بطالة الشباب وتركت هذه البطالة آثاراً جسيمة على الشباب (الحلفي، 2008 :73) .

جدول رقم (5)

معدلات البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فأكثر حسب المحافظات للسنوات (2003- 2014)

المحافظات	معدلات البطالة %							
	2003	2004	2005	2006	2008	2011	2012	2014
نينوى	31.20	36.20	18.21	27.48	21.91	7,3	14,6	8,2
كركوك	19.40	31.30	17.91	7.90	12.63	2,5	4,9	2,9
ديالى	31.20	34.70	17.81	18.47	14.62	15	12,9	8,8
إلانبار	33.30	25.00	-	-	13.77	18,1	10,7	19,6
بغداد	33.00	28.50	16.80	15.74	11.77	9,7	15	13,3
بابل	21.60	13.50	10.97	14.10	12.34	9,5	8,4	9,5
كربلاء	14.00	13.00	17.52	18.53	14.20	9,6	7,4	6,7
واسط	16.00	17.10	7.25	8.82	12.71	9,7	13	7,2
صلاح الدين	25.40	16.90	20.14	18.36	18.01	12,4	8.7	8,2
النجف	18.10	21.60	23.73	18.90	14.48	10,4	11,1	8,3
القادسية	23.50	35.20	26.03	19.89	14.78	41.8	41.0	13,2
المثنى	28.20	29.90	27.75	22.94	24.89	40.6	37.6	8,0
ذي قار	46.20	46.90	33.24	27.82	30.81	40.5	40.4	17,4
ميسان	30.50	24.60	21.78	18.68	16.58	43.2	41.5	16,5
البصرة	15.50	10.50	7.90	12.46	15.51	43.6	43.2	12,2
إقليم كردستان								
دهوك	-	-	-	-	16.91	37.6	41.9	8,8
أربيل	-	-	-	-	13.22	42.9	43.1	8,3
السليمانية	-	-	12.75	13.75	11.88	45.4	47.6	5,7
*المجموع	28.10	26.80	17.97	17.50	15.34	43.8	42.9	10,6

المصدر / المجموعة الإحصائية (2012-2013) / الجهاز المركزي للإحصاء / نتائج مسوح التشغيل والبطالة للسنوات (2003-2008) .

* لم ينفذ الجهاز المركزي للإحصاء مسح للتشغيل والبطالة للسنوات 2007 ، 2009 ، 2013 .

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011، ص151

التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي وإلاجتماعي لسنة 2012 – IHSES II،2014، ص 217

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح إلاجتماعي والاقتصادي لعام 2014

نلاحظ من جدول (5) أن معدل البطالة لمجموع محافظات العراق لعام 2003 كان (28,10%) عن حجم قوة العمل وهو مرتفع جداً واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2004 والأسباب تعود إلى الأحداث التي ظهرت في هذه الفترة ومنها حل الجيش والشرطة ودوائر المخابرات والاعلام ناهيك عن ضعف الوضع الأمني وغلق معظم المصانع والشركات الخاصة وتسريح عمالها ، إلا أن هذا المعدل بدأ يتناقص فيما بعد إلى أن وصل في عام 2008 إلى (15,34%) وهذا يشير إلى ان الأوضاع بدأت

بالتحسن إلا أن هذا المعدل جاء من مسح لعينة من المجتمع وليس للمجتمع ككل لذا يتطلب الأمر إلى ضرورة إجراء التعداد السكاني لأنه أهم وأوضح مؤشر يعتمد عليه في معرفة معدل ونسبة هذه المشكلة المهمة والخطيرة والتي تعبر عن رفاهية المجتمع بنقصانها أو عن تدهور أوضاع البلد بزيادتها ، ثم أخذ هذا المعدل بالارتفاع إلى أن وصل في عام 2012 إلى (42,9%) ثم أخذ بالانخفاض إلى أن وصل في عام 2014 إلى (10,6%) .

وعند التطرق للمحافظات نرى ان معدل البطالة في عام 2003 وعام 2004 أكثر مما هو عليه في عام 2014 أي أن الأوضاع أخذت تتحسن في جميع المحافظات كما نلاحظ في محافظة بغداد إذ إن معدل البطالة فيها عام 2003 كان (33%) وقد انخفض هذا المعدل ليصل عام 2014 إلى (13,3%) ونرى أيضا في محافظة ذي قار التي هي أكثر محافظة يرتفع فيها معدل البطالة لعام 2003 إذ وصل إلى (46,20%) وقد انخفض هذا المعدل ليصل إلى (17,4%) في عام 2014 ، أما أقل محافظة لهذا المعدل في عام 2003 هي محافظة كربلاء المقدسة بمعدل (14%) وكركوك بمعدل (2,9%) في عام 2014 .

كما تعاني بعض الدوائر الحكومية من وجود قدر من البطالة المقنعة فيها مما يضيف إلى نسبة البطالة الظاهرة نسبة إضافية ، إذ إن هناك أعداداً كبيرة من موظفين لا يعملون شيئا ويستلمون رواتب شهرية ويتم ترفيعهم سنوياً والسبب يعود إلى نظام التعيين الذي لا يتم حسب الحاجة ، ومما عزز من البطالة المقنعة في العراق هو إلغاء بعض الوزارات في عام 2003 مثل وزارة الصناعة والاعلام والدفاع وتوقف الكثير من المصانع والمعامل والدوائر الحكومية عن العمل وبقية هؤلاء يستلمون رواتب شهرية من دون عمل ، أيضا الجانب السياسي كان له دور في بعض القرارات الداعمة لظاهرة البطالة المقنعة خصوصاً مع ارتفاع معدل إنتاج النفط إذ تم رفع سقف الراتب دون النظر للإنتاج كي يتحقق قبول شعبي للحكومات ومن دون النضر للنتائج ، يضاف إلى ذلك وجود نسبة من العاملين في بعض النشاطات الطفيلية والهامشية في قطاع الخدمات وربما هناك في بعض القطاعات السلعية من يمارس عملاً غير منتجاً ولا يخلق قيمة مضافة جديدة للمجتمع ، ان واقعاً كهذا أدى إلى استمرار عمل بعض العاملين في بعض القطاعات وفي ظل أجور منخفضة خشية التعرض للبطالة خارج القطاع العام ولكنهم في الوقت نفسه مارسوا نوعاً من التخريب في هذا القطاع متمثلاً في انخفاض إنتاجيتهم والخدمات التي يقدموها من ناحية ونشروا الفساد الاداري والرشوة والرضا بممارستها من ناحية أخرى ، إن وضعاً كهذا ساهم في خلق مجموعة من المشاكل والتعقيدات انعكست على أداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلى علاقات العمل والإنتاج والإنتاجية وعلى نفسية

العاملين الآخرين الذين يرفضون الانحراف ، كما أثر كذلك على فرص العمل ذاتها وجعل الكثير من العاملين يبحثون عن فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة ، مما أثر كل ذلك على إنتاجيتهم والقدرات الرئيسة لنشاطهم.

ثانيا: أسباب البطالة في العراق :

من البديهي ان لكل ظاهرة أسباب أدت إلى حدوثها ولهذه الظاهرة أسباب عديدة في العراق والتي من أهمها :

1- تقلص استيعاب البرنامج الإنمائي الواسع في العراق خلال مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات (بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية) .
2- تدمير أغلب المشاريع والمصانع في حروب عامي 1991 و 2003 وتسريح بعض العاملين فيها.
3- حل الجيش العراقي والمؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية .
4- غياب المتابعة للمشروعات المقرة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية بحيث بلغت نسب التنفيذ لبعض المشاريع أقل من (10%) وربما البعض الآخر توقف تنفيذها بسبب عدم الإستقرار الأمني لاسيما في المناطق الساخنة الأمر الذي ترك أثرا عميقاً في معدلات البطالة (الهيئة الوطنية للاستثمار 2008-2013)
5- إلانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الاغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من قبل دول الجوار ، أدت إلى توقف أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية.
6- عدم قدرة القطاع الخاص على أخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني
7- غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل .
8- ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق والذي تجاوز (3%) وهو المصدر الرئيس في زيادة عرض العمل ، إذ يجب أن يكون هناك شرط تعيين مستوى أمثل من السكان وهذا له علاقة وثيقة جدا باقتصاديات الحجم ، أما جانب الطلب على القوى العاملة فإن تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب أكبر قدر ممكن من هذه القوى نتيجة لعدم قدرته على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا عن طريق إيجاد فرص عمل لها (زيني ، 2009 : 9)

هذه بعض من أهم الأسباب التي تفسر تفشي البطالة في الاقتصاد العراقي والتي أصبحت تلقي بتبعاتها على النشاط الاقتصادي وتعبر عن نفسها من خلال بعض المظاهر الإجتماعية الدخيلة على المجتمع العراقي كالجريمة والتسول والمضاربة والسوق السوداء والانحراف والفوضى والهجرة غير المنظمة وعمليات النصب والإحتيال والإختطاف وغيرها .

المبحث الثالث
بناء الأنموذج القياسي
تمهيد:

بعد دراسة مشكلة البطالة من الناحية النظرية وكذلك واقع البطالة في العراق سنحاول في هذا المبحث أن نقوم بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة إذ يعتبر الاقتصاد القياسي واحد من أهم أساليب التحليل الاقتصادي وهو يهتم بالتقدير العددي (الرقمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى الهدف المطلوب لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، إذ تأخذ العلاقة التي تربط المتغيرات شكل العلاقة السببية وبهذا يمكن التمييز بين نوعين من المتغيرات أحدهما يكون تابع وهو الذي يتبع تأثير متغير آخر أو عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي التي يطلق عليها بالمتغيرات المستقلة ، ويكون التغير حسب درجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية .

أولا: بناء أنموذج قياسي للبطالة في العراق:

إن أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في معدل البطالة ، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية والتي تعد وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية من خلال الإعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات ومن هذه المتغيرات هي :

1- حجم السكان
2- الناتج المحلي الاجمالي الجاري.
3- معدل التضخم

هذه المتغيرات التي حصلنا عليها بعد أن تم حساب عدة متغيرات وعدة طرق لحساب الأنموذج الملائم لدالة البطالة وهي التي ستدخل في تقدير الأنموذج الاقتصادي للبطالة في العراق إذ إنها ستكون المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة هو المتغير المعتمد ، وستكون الفترة الزمنية هي

2003-2014 وسنحاول أن نلقي نظرة مختصرة حول هذه المتغيرات من ناحية تأثرها على المتغير المعتمد (معدل البطالة) من خلال جدول (6) وكالآتي:

جدول (6)

بيانات معدل البطالة وعدد السكان والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2003-2014)

السنوات	معدل البطالة	السكان بالمليون نسمة	حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التضخم السنوي %
2003	28	26	2799,4	32,5
2004	27	27	41607,8	27
2005	18	27	43438,8	36,9
2006	18	28	47851,4	53,2
2007	18	29	48510,6	30,8
2008	15	31	51716,6	2,5
2009	13	31	54720,8	2,8-
2010	12	32	57925,9	3,1
2011	11	33	64159,9	5,5
2012	11	34	71680,8	6,1
2013	12	35	75685,8	1,9
2014	12,7	36	72736,2	2,4

المصدر / وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

والنتائج كما جاءت في البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) هي :

Correlations					
		معدل البطالة	السكان بالمليون نسمة	حجم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل التضخم السنوي %
معدل البطالة	Pearson Correlation	1	-0.852**	-0.873**	0.667*
	Sig. (2-tailed)		0.000	0.000	0.018
	N	12	12	12	12
السكان بالمليون نسمة	Pearson Correlation	0.852**	1	0.874**	0.790**
	Sig. (2-tailed)	0.000		0.000	0.002
	N	12	12	12	12
حجم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	Pearson Correlation	-0.873**	0.874**	1	-0.602*
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000		0.038
	N	12	12	12	12
معدل التضخم السنوي %	Pearson Correlation	0.667*	-0.790**	-0.602*	1
	Sig. (2-tailed)	0.018	0.002	0.038	
	N	12	12	12	12
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى علاقات إلارتباط باستخدام معامل بيرسن إلى أن جميع إلارتباطات معنوية بين المتغيرات التوضيحية المتمثلة بـ (السكان،الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم) مع المتغير المعتمد المتمثل بـ (معدل البطالة) إذ ظهر الارتباط عكسي مع الناتج المحلي الإجمالي، وارتباط طردي مع السكان ومعدل التضخم ، وقد تراوحت علاقات إلارتباط بين المتغيرات التوضيحية ما بين ارتباط عكسي وطردي كما مبين بالجدول أعلاه . وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة .sig هي المؤشر على معنوية إلارتباطات إذ كلما كانت أقل من 0.01 و 0.05* دل ذلك على ان الارتباط معنوي ، وفيما يخص تأثير المتغيرات التوضيحية (السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) على المتغير المعتمد (معدل البطالة) نجد تأثيرها من خلال الجدول الآتي:**

وفيما يخص تأثير المتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.888[a]	0.789	0.710	3.16038	1.763
a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1					
b. Dependent Variable: y					

نلاحظ أن قيمة R^2 تساوي 0.789 وهذا يعني78.9% من المعلومات التي تؤثر على المتغير المعتمد جاءت من المتغيرات التوضيحية وأن 21.1% من المعلومات المتبقية لم تكن ضمن المحسوب .

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	268.279	1	268.279	24.285	.001[a]
	Residual	110.470	10	11.047		
	Total	378.749	11			
a. Predictors: (Constant), x1						
b. Dependent Variable: y						

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	216.694	1	216.694	13.372	.004[a]
	Residual	162.055	10	16.205		
	Total	378.749	11			
a. Predictors: (Constant),x2						
b. Dependent Variable: y						

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	166.534	1	166.534	7.847	.019[a]
	Residual	212.215	10	21.222		
	Total	378.749	11			
a. Predictors: (Constant), x3						
b. Dependent Variable: y						

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	62.344	8.991		6.934	0.000
	السكان X1 بالمليون نسمة	1.499	0.291	0.852	5.155	0.000
a. Dependent Variable: معدل البطالة						

$$Y = B_{01} + B_1X_1$$

$$Y = 62.344 + 1.499X_1$$

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	69.684	14.643		4.759	.001
	حجم الناتج X2 بالأسعار الثابتة	-11.502-	3.145	-.756-	-3.657-	.004
a. Dependent Variable: معدل البطالة						

$$Y = B_{02} + B_2X_2$$

$$Y = 69.684 - 11.502X_2$$

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.697	1.832		6.929	0.000
	معدل التضخم السنوي X3 %	0.214	0.076	0.667	2.828	0.018
a. Dependent Variable: معدل البطالة						

$$Y = B03 + B3X3$$

$$Y = 12.697 + 0.214X3$$

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة .sig هي المؤشر على معنوية التأثير إذ كلما كانت أقل من 0.01** و 0.05* دل على أن التأثير معنوي.

ثانيا: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للأنموذج المقدر لمعدل البطالة:

1- التحليل الإحصائي والقياسي:

أ- اختبار معامل الميل الحدي:

من خلال النتائج التي ظهرت في الأنموذج المقدر يمكن أن نلخص التحليل الإحصائي للمتغيرات إذ إن المتغير الأول هو يمثل عدد السكان إذ نلاحظ أن معامل الميل الحدي له (B_1) ظهرت أشارته موجبة أي أن العلاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المستقل (المفسر) عدد السكان هي علاقة طردية أي انه كلما زاد عدد السكان زاد معدل البطالة ، أي هناك علاقة موجبة بين النمو السكاني ومعدل البطالة ، وبما أن قيمة الميل الحدي للمتغير الأول والبالغة (1.499) وعليه فإنه كلما زاد حجم السكان بمقدار وحدة واحدة زاد معدل البطالة بنسبة (1.499) .

أما المتغير الثاني وهو الناتج المحلي الإجمالي فإن الميل الحدي له (B2) ظهرت إشارته سالبة، أي علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ، إذ كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي تناقص معدل البطالة ، وبما أن قيمة الميل الحدي للمتغير الثاني الناتج المحلي الاجمالي قليلة والبالغة (11.502-) وعليه إنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تناقص في معدل البطالة بنسبة قدرها (11.502) ، أما تحليل هذه العلاقة في ظل ريعية الاقتصاد العراقي ، يمكن تفسيرها من خلال إلاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بفعل إلاعتماد الرئيس على النفط الخام في تمويل موارده والذي تسبب في زيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية (الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة) الأمر الذي انعكس على عدم تحقيق التوازن الاقتصادي ، فضلاً عن عدم قدرة المنتوج المحلي من منافسة المنتوجات المستوردة ، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم لأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي مما سبب انخفاض في القوة العاملة وبالتالي عزز من مشكلة البطالة في الأنشطة السلعية غير النفطية والأنشطة التوزيعية والخدمية أدى ذلك إلى زيادة مشكل تفاقم البطالة علما إن العراق لم يستغل موارده المتأتية من النفط للأغراض تطوير القطاعات غير النفطية ورفع المستوى المعاشي للسكان. أما المتغير الثالث وهو معدل التضخم فإن الميل الحدي له (B3) ظهرت إشارة موجبة أي ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (معدل التضخم) والمتغير التابع (معدل البطالة) أي أنه كلما زاد معدل التضخم زاد من معدل البطالة وهذا يتفق مع منطق نظرية فيلبس في إلاجل الطويل التي تشير إلى تعايش ظاهرة البطالة مع التضخم أي إن هناك علاقة طردية بين التضخم ومعدل البطالة ، وبما أن في الأنموذج

كانت قيمة الميل الحدي للمتغير المستقل (0.214) وعليه انه كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة (0.214) ، ويمكن تحليل ظاهرة تعايش كل من (معدل التضخم ومعدل البطالة) في ظل ريعية الاقتصاد العراق هي نتيجة لإرتفاع إلايرادات النفطية منذ مطلع السبعينيات وتزايد عرض النقد واتساع الطلب الكلي بالمقابل هناك أسباب هيكلية أدت إلى تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع تكاليف إلانتاج وإلاستيراد ، تعاظمت تلك الأسباب الهيكلية والنقودية لتخلق حالة تزامن وتعايش بين التضخم والبطالة مكونة ما يسمى بـ (التضخم الركودي) أنعكس في معدلات تضخم أعلى وصلت إلى 70% عام 2006 متزامنة مع معدلات بطالة تراوحت بين 28-50% (العنبكي ، 2008: 34).

ب- **اختبار**t : يكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الأنموذج فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود تأثير مهم للمتغير المستقل في المتغير التابع، ومن خلال ملاحظة قيم الـ (t) في الأنموذج الاقتصادي وملاحظة قيم (Sig) نلاحظ أنها اقل من (5%) فإن المتغيرات (حجم السكان والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) لذلك فإن (t) المحتسبة أكبر من الجدولية ، وعلى هذا الأساس يمكن إلاعتماد على الأنموذج المقترح .

ت- **اختبار** R2 : هذا إلاختبار يقيس تفسير المتغيرات وكم هي نسبة تفسيرها من الظاهرة المدروسة وتتـرأوح قيمتـه (0 < R2 < 1) وكلما زادت قيمة(R2) دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع . وفي هذا الأنموذج فإن قيمة (R2) هي (0.789) أي ان المتغيرات قد فسرت ما نسبته (0.789%) من ظاهرة البطالة في العراق ، ولهذا قمنا باختيار هذا النموذج كأفضل أنموذج يمثل دالة البطالة في العراق مما يدل أيضا على ان هذه المتغيرات المأخوذة في هذا النموذج هي المتغيرات التي تحقق التوازن في هذا الأنموذج ، وأما الباقي والبالغ (21.1%) فقط تشير إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذا الأنموذج .

ث- **اختبار F** . وهو يقيس معنوية الانحدار ككل لهذا الأنموذج الاقتصادي فمن خلال ملاحظة (Sig) في الأنموذج أعلاه والعائدة للاختبار أعلاه نلاحظ إنها أقل من (5%) مما يدل على أن اختبار (F) معنوي وذلك أن البرنامج الجاهز (SPSS) قد قارن (F) المحتسبة للمتغيرات والبالغة (24,286)(13,372)(7,846) مع (F) الجدولية ووجد أنها أكبر منها ولهذا نقوم برفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع أي أن إلانحدار للأنموذج هو مقبول جداً وهذا إلاختبار هو ما جعلنا نختار هذا الأنموذج من بين كل الأنموذجات التي تم التوصل إليها .

ح - **اختبار Durbin-Watson** : يقيس هذا الاختبار مشكلة إلارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة ويتم اتخاذ القرار حيال رفض أو قبول فرضية العدم وفق للقواعد التالية : (النعيمي ، 1991: 266)

1. إذا كانت**DW > du** و **du< 4 DW** يرفض فرض العدم(عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي).
2. إذا كانت(**DW < dL** أو- **dL< 4 DW**) يقبل فرضية العدم (وجود مشكلة الارتباط الذاتي) .
3- إذا كانت(**DW du dL** أو **4 du - du - 4 DW**) تكون نتيجة الاختبار غير معروفة (أي عدم المعرفة بوجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها) . وبما ان قيمة إلاختبار هي (1.763) أي أن هذا الاختبار يقع في منطقة القبول وليس في منطقة الرفض أو منطقة الحسم وعليه فإن هذا الأنموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي ، وهذا ما جعلنا نثق ونختار بهذا الأنموذج بأنه أفضل الأنموذجات المقترحة .

2- التحليل الاقتصادي.

تم اختيار هذه السلسلة الزمنية للمدة من 2003 /2014 لمحاولة اختبار مدى تأثير المتغيرات المختارة وتطبيقها في الأنموذج على المتغير المعتمد وهو معدل البطالة ، خاصةٍ بعد إلاحداث التي مرت على العراق بعد عام 2003 وما تسبب الاحتلال الأمريكي على العراق من آثار انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي في العراق ، لذلك حاول الباحث من خلال أدخال هذه المتغيرات لمعرفة ولبيان مدى تأثيرها على المتغير المعتمد معدل البطالة المتفاقم سنة بعد أخرى كما مبين ذلك من خلال بيانات جدول (2) نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في العراق بعد أحداث 2003 إذ ظهرت ومن خلال نتائج هذا الأنموذج المطبق بأن هذه المتغيرات لها تأثير واضح وملموس في معدل البطالة في

العراق لتلك السنوات وهذا ما يدعم من فرضية البحث ، إذ ظهرت لنا بأن المتغيرات المستقلة (عدد السكان ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، ومعدل البطالة) هي متغيرات لها تأثير واضح في المتغير التابع (معدل البطالة) والتي أظهرت نتائجها من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS للسلسلة الزمنية الممتدة 2014/2003 إذ كانت النتائج بأن هناك علاقة موجبة بين المتغيرين المستقلين (عدد السكان ومعدل التضخم) مع المتغير التابع (معدل البطالة) أما بالنسبة إلى المتغير الثالث (الناتج المحلي الاجمالي) فيرتبط بعلاقة عكسية مع (معدل البطالة) أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي انخفض معدل البطالة ، وهذا يتفق مع منطق نظرية فيلبس في الأجل الطويل ، بأن العلاقة بين البطالة والتضخم تتحول على علاقة موجبة وبالتالي تشكل ظاهرة تسمى بـ (التضخم الركودي) .

الاستنتاجات.

1- هناك ارتفاع في نسبة مساهمة الأنشطة السلعية مع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع واضح للأنشطة التوزيعية والخدمية ، مع هيمنة واضحة للقطاع العام على حساب تراجع القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

2- ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق خلال المدة 2014/2003 مما أدى إلى مضاعفة عدد العاملين في القطاع الحكومي أكثر من ثلاث مرات منذ عام 2003 نتيجة عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص.

3- ظهور في السنوات الأخيرة حالة تعايش البطالة مع التضخم والتي عرفت بـ (التضخم الركودي) نتيجة ارتفاع رواتب العاملين في الحكومة بعد عام 2003 مما زاد من القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع في ظل اقتصاد متدني المرونة في قطاعاته الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد .

4-من خلال ملاحظة البيانات لمعدل البطالة خلال المدة (2003-2014) نرى ان المعدل بتناقص مستمر على مر السنوات وهذا يدل على إن هناك محاولات لخفض معدلات البطالة في العراق .

5-هناك تفاوت في نسب البطالة بين المحافظات للأعوام المختلفة فارتفاعها في محافظة ذي قار وانخفاضها في محافظة السليمانية ، وهذا التفاوت تبعاً للأوضاع الاقتصادية المختلفة في كل محافظة ونسبة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني فيها .

6-هناك علاقة معنوية بين المتغيرين المستقلين(حجم السكان ومعدل التضخم) والمتغير التابع معدل البطالة، أما المتغير المستقل الثالث (الناتج المحلي الإجمالي) فإنه متغير غير معنوي إشارته سالبة أي علاقة عكسية مع معدل البطالة إذ كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي أنخفض معدل البطالة .

7-يمكن القول بأن معدل البطالة يتأثر بنسبة (0.789%) بعدد من المتغيرات الاقتصادية وهي المتغيرات التي دخلت في الأنموذج الاقتصادي المقترح والمتغيرات هي (عدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) وأن ما نسبته (21.1%) يعود لمتغيرات لم تدخل في الأنموذج الاقتصادي المقترح تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن ضمن المحسوب.

المقترحات:

1-تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط والعمل على توظيف الايرادات النفطية لصالح الإستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات إلاجتماعية العامة .

2-توفير مستلزمات التشغيل الضرورية للقطاعات الاقتصادية الأساسية (قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والسياحي) كونها القادرة على تشغيل الجزء الأكبر من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل .

3-إن مشكلة البطالة في العراق واضحة للعيان ولابد من الإسراع في تهيئة بيانات دقيقة عن هذه الظاهرة من خلال إجراء مسوحات فصلية أو سنوية لقياس معدلات البطالة وذلك عن طريق مراكز بحثية متخصصة تهتم بهذا الشأن والإسراع بعملية التعداد العام للسكان.

4-القضاء على أشكال البطالة المتفشية في دوائر الدولة وخاصة البطالة المقنعة بأن تقوم كل وزارة بحصر احتياجاتها الفعلية من القوى العاملة وان تداور الزيادة بين الوزارات الأخرى وخاصة الخدمية منها ، لتعاد ترتيب مؤسساتها وفق الدراسة وإلاختصاص والحاجة الفعلية .

5-تسهيل الأجراءات الخاصة لمنح القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة القادرة على تشغيل طبقة كبيرة من العاطلين

6-العمل على خلق المناخ إلاستثماري للقطاع الخاص من خلال تقديم القروض بسعر فائدة منخفض أو الإعفاءات الضريبية على الإنتاج والدخل ، لكونه يساهم في امتصاص البطالة .

المصادر والمراجع:

المصادر العربية

1- البني، حازم ،" الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى ، طرابلس ، لبنان 2006.

2- الحديثي ، خليل عبدالكريم محسن محمد ، "تطور حجم الانفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة (1990- 2009) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة إلانبار 2011 .

3- زكي ، رمزي ،" المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "، سلسة عالم المعرفة ، الكويت ، الكويت 1984.

4- زهير، ظافر ، النظريات السكانية وانعكاسها على الاقتصاد والمجتمع (دراسة مقارنة) ، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة بشار 2010 .

5- الحلفي ، عبد الجبار ، الاقتصاد العراقي ، النفط ، الاختلال الهيكلي ، البطالة ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، العدد (30) 2008 .

6- المشهداني ، علي حسين ، وفارس ، ناجي ساري ، " دراسة سكان العراق للمدة 1960- 2010 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 9، العدد 33 ، 2013.

7- العنبكي ، عبد الحسين محمد ، إلاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، العدد (28) بغداد 2008 .

8- كاظم ، كامل علأوي ، البطالة في العراق الواقع والآثار الآليات وسبل المعالجة " ، جامعة الكوفة ، كلية إلادارة والاقتصاد 2009.

9- النعيمي، محمد عبد العال، وآخرون ، نظرية الاقتصاد القياسي ، دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل 19

10- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والنشر ، بغداد ، 2009 .

11- القريشي، مدحت " تطور الفكر الاقتصادي "،دار وائل للنشر الطبعة الأولى،عمان إلاردن 2008

12- السعدي، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أكون" ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2013.

13- نعيم ، معتز، "النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ترابط وثسق وعلاقة متبادلة " ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 1999.

14-كامل ، ميادة رشيد ، تحليل مشكلة البطالة في العراق (2003-2008) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 2011.

15-العيسى ، نزار سعدالدين، "مبادىء الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق) "، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الاردن 2001.

16-علي، ناجحة عباس ، المتغيرات الاقتصادية واثرها على معدلات البطالة في العراق ، وزارة المالية ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد الاحصائيين العرب 2012.

17-عايد ، نادية علي "، دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 9 ، العدد 36 ،2014 .

18-معروف،هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي"،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، عمان، الأردن 2005.

19-طوروس ، وديع ، "الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 2010.

20- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،"المسح الاقتصادي والإجتماعي لسنة IHSES I 2007 " ، تقرير الجدأول ، الطبعة الأولى 2008.

21-خطة التنمية الوطنية 2010 -2014 ، وزارة التخطيط ، العراق 2009

22-المجموعة الإحصائية (2012-2013) / الجهاز المركزي للإحصاء / نتائج مسوح التشغيل والبطالة للسنوات (2003-2008) .

23-الهيئة الوطنية للاستثمار في محافظات العراق للفترة (2008-2013) .

24- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ، " التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف إلانمائية للألفية"2012 .

25-الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، لسنة 2009

26- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراق ، 2013